

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٥/٥٣٠

المميز :- / وكيله المحامي

المميز ضده :- الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة أمن الدولة في القضية رقم (٢٠١٤/٥٠٨٣) تاريخ ٢٠١٥/٢/٩ المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم .
طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه لأسباب
تتلخص بما يلي :-

- ١- أخطأت محكمة أمن الدولة وجانبت الصواب عندما قررت تجريم المميز بالتهمة المعدلة لعدم أخذها بما جاء بالضبط المبرز (ن/٣).
- ٢- أخطأت المحكمة في قرارها عندما أوردت أن مواد بيروكسيد الهيدروجين والاسيتون وحامض الهيدروكلوريك تستخدم مجتمعة في تحضير أحد أنواع المتفجرات .
- ٣- لم تثبت المحكمة أن المواد المضبوطة محظور حيازتها أو شراؤها أو بيعها .
- ٤- اعتراف المتهم لم يطابق الواقع.

٥- لم يتوفر القصد الخاص لدى المتهم .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وورده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة قد أحالت

المتهم :-

ليحاكم لدى تلك المحكمة بتهمة :-

- تصنيع مواد مفرقة بقصد استعمالها في تنفيذ أعمال إرهابية خلافاً لأحكام المادة (٥/١٤٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

وقد سافت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهم

تمثلت بما يلي:-

إن المتهم طالب في كلية الهندسة التكنولوجية (البولكنيك) ولرغبة المتهم بالحصول على مادة متفجرة لغايات استخدامها في تنفيذ أعمال إرهابية فقد تمكن وخلال شهر آذار من عام ٢٠١٤ من الدخول إلى موقع () واسم تخدم اسم

ومن خلال ذلك الموقع أخذ يتصفح المشاركات المتعلقة بتصنيع

المتفجرات وقام بأخذ المعادلات والطرق اللازمة للتصنيع واحتفظ بها على اللابتوب

الخاص به وبدأ بعدها المتهم بشراء المواد الأساسية التي تدخل في صناعة المتفجرات

وقام بتصنيع مادة متفجرة وأجرى ثلاث تجارب ناجحة في صناعة المادة المتفجرة من

المواد التالية (الأكسجين والأسيد والأستون) بعد ذلك التقى المتهم بالشاهد

وأخذ يسأله عن مدى مشروعية قتل رجال الأمن في الأردن وبتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٤

جرى إلقاء القبض على المتهم وبتفتيش منزله تم ضبط جهاز لاب توب نوع (HP)

وعلبتين بلاستيكيتين لونهما أبيض تحتويان على مادة سائلة عديمة اللون مكتوب عليهما

أكسجين وعبوة معدنية مكتوب عليها (Baking Powder) تحتوي على مادة بيضاء اللون

وعبوتين إحداهما زجاجية وأخرى بلاستيكية مكتوب على إحداهما أستون والثانية (Acetona) وأقرص بيضاء اللون بالإضافة إلى مواد أخرى وبفحص المواد المضبوطة أعلاه فقد تبين أنها تحتوي على ثلاث مواد أساسية بيروكسيد الهيدروجين والأسيتون وحامض الهيدروكلوريك والتي تستخدم في تحضير المتفجرات الشعبية الحساسة، وبفحص جهاز اللاب توب من قبل الخبير الفني فقد تبين احتواءه على معلومات تصنيع المتفجرات والصواعق الأحزمة الناسفة وطرق التفجير عن بعد وطرق تحضير المتفجرات وبفحص الجهاز الخلوي المضبوط فقد تبين احتواءه على ملفات مرئية ومسموعة حول (القطن المتفجر، الحزام الناسف) على إثر ذلك جرى التحقيق.

باشرت محكمة أمن الدولة نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بيانات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-
المتهم طالب في كلية الهندسة التكنولوجية (البولتكناك) وخلال الربع الأول من العام ٢٠١٤ عمل المتهم على الدخول إلى موقع ا مستخدماً اسم وذلك لمعرفة كيفية صناعة المواد المفرقة لغايات استخدامها في تنفيذ أعمال إرهابية وبالفعل قام المتهم بتنزيل المعادلات والطرق اللازمة لذلك على جهاز اللاب توب العائد له وقام بعدها بشراء المواد الأساسية التي تدخل في صناعة المواد المفرقة وهي الأكسجين والأسيد والأسيتون وقام بإجراء ثلاث تجارب لصناعة المتفجرات إلا أنه جرى وبتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٤ إلقاء القبض عليه وبتفتيش منزله تم ضبط جهاز اللاب توب العائد له وعلبتين بلاستيكيتين تحتويان على مادة الأكسجين وعبوة معدنية تحتوي على مادة بيضاء اللون وعبوتين إحداهما زجاجية والأخرى بلاستيكية مكتوب عليها أستون والثانية (Acetona) ومواد أخرى، وبفحص المواد المضبوطة تبين أنها تحتوي على ثلاث مواد أساسية تستخدم في تصنيع المتفجرات الشعبية الحساسة وهي بيروكسيد الهيدروجين والأسيتون وحامض الهيدروكلوريك .

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩ وفي القضية رقم (٢٠١٤/٥٠٨٣) أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها المتضمن :-

أولاً:- تعديل الوصف القانوني للتهمة المسندة للمتهم من جنائية تصنيع مواد مفرقة بقصد استعمالها في تنفيذ أعمال إرهابية خلافاً لأحكام المادة (٥/١٤٨) من قانون العقوبات

العام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته إلى جناية الشروع الناقص بتصنيع مواد مفرقة بقصد استعمالها في تنفيذ أعمال إرهابية خلافاً لأحكام المادة (٥/١٤٨) من القانون ذاته وبدلالة المادة (٦٨) من القانون ذاته وذلك عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ثانياً:- تجريمه بالتهمة بوصفها المعدل عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة بالإجماع ما يلي :-

أولاً:- الحكم على المجرم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم عملاً بأحكام المادة (٥/١٤٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته محسوبة له مدة التوقيف .

ثانياً:- مصادرة المواد المضبوطة .

لم يرتض المتهم بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز كافة الدائرة حول الطعن بوزن البيئة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها أوراق الدعوى وما قدم فيها من بيانات نجد :-

أ- من حيث الواقعة الجرمية :-

فقد أشارت محكمة أمن الدولة إلى الواقعة التي اعتمدها في تكوين عقيدتها وقناعتها بقرارها المطعون فيه وهي واقعة ثابتة مستمدة من بيانات قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى وتصلح لبناء حكم عليها وأخصها اعتراف المتهم لدى المحقق والمدعي العام.

ب- من حيث التطبيقات القانونية :-

فإن الأفعال التي قارفها المتهم والمتمثلة:-

- الدخول إلى المواقع الالكترونية وباسم مجهول وتصفح المشاركات المتعلقة بتصنيع المتفجرات .

- أخذ المعادلات والطرق اللازمة للتصنيع .
- الاحتفاظ بالمعادلات وطرق التصنيع على جهاز اللاب توب العائد له.
- شراء المواد التي تدخل في صناعة المتفجرات .
- إجراء تجارب عملية للتصنيع .
- ضبط المواد التي لو استخدمت مجتمعة لأصبحت صالحة للتصنيع في منزله.

تشكل سائر أركان وعناصر جنائية الشروع الناقص بتصنيع مواد مفرقة بقصد استعمالها في تنفيذ أعمال إرهابية خلافاً لأحكام المادة (٥/١٤٨) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٦٨) من القانون ذاته وكما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه وليس كما ورد بإسناد النيابة العامة كون إلقاء القبض عليه قبل إتمام عملية التصنيع حال دون إتمامه لفعلة .

ج- من حيث العقوبة :-

فإن العقوبة المحكوم بها تقع ضمن الحد القانوني للجريمة التي أدين بها المحكوم عليه.

وبذلك نجد إن الحكم المطعون فيه جاء مستوفياً لكافة شروطه القانونية ولا نجد فيما ورد في هذه الأسباب ما ينال منه مما يجعلها حرة بالرد .

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قرار أصدر بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٣/٦/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك